مقابلة

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

لجنة الشباب تناقش مخالفات وشبهات هدر أبي رميا: قد نطلب تحقيقًا برلمانيًا

ينشط مجلس النواب في تشكيل لجان تقصي حقائق منبثقة من اللجان النيابية الاساسية. في موازاة لجنة التقصي التي شكلتها لجنة الاشغال العامة والنقل للتقصي والتدقيق في ملف تلزيم الميكانيك، تشكلت لجنة تقصي من لجنة الشباب والرياضة منذ 2023 /5/11 وهي تعمل على ملف مسبح الرئيس اميل لحود الاولمبي

يعتبر دور لجان تقصي الحقائق النيابية مثابة استفسارات واستيضاحات وربما تحقيقات اولية في المفهوم القانوني حول الملف المطروح امام اللجنة المعنية. وهي تستطيع ان تستدعي كل مَن له علاقة بهذا الملف للاطلاع منه على المعلومات التي تريد، ثم ترفع تقريرا في نهاية عملها الى اللجنة الام التي تشكلت منها، مرفقا ببعض الاقتراحات والتوصيات التي قد تصل الى الطلب الى الهيئة العام لمجلس النواب انشاء وتشكيل لجنة تحقيق برلمانية، واما يتم تحويل الملف مع ما توصلت اليه من نتائج الى الجهات القضائية المختصة.

"الامن العام" التقت رئيس اللجنة ورئيس لجنة تقصي الحقائق النائب سيمون ابي رميا واجرت معه حوارا حول دور اللجنة ومهامها، وتقييمه وتوقعاته للعمل النيابي خلال العام المنصرم والسنة الجديدة.

■ كيف تقيّم عمل لجنة الشباب والرياضة خلال هذا العام ومنذ توليك رئاستها؟

□ كان عمل اللجنة جيدا جدا هذا العام، حيث عقدنا اكثر من 25 اجتماعا. هذه اللجنة لا تعتبر من اللجان الاساسية في المجلس، لكن وفق هذا "الريتم" يعتبر دورها واداؤها جيدا. ونظرا الى الظروف التي تمر بها البلاد ولغياب رئيس الجمهورية والاشكاليات القائمة على المستوى التشريعي، من المؤكد ان كل شخص وكل نائب يحب ان يعطي اكثر وينتج اكثر، لكن ضمن الامر الواقع المفروض علينا بالسياسة. فتقييم اللجنة كان جيدا، حيث هناك تضامن وتجانس بين اعضاء اللجنة، وهذا امر اساسي وهم يمثلون مختلف الفئات السياسية في البلد، وثانيا دورية الاجتماعات ومضامينها تعتبر ايجابية جدا. نظمنا جولات اسبوعية للجنة للاطلاع على واقع المنشآت الرياضية واعادة احيائها، بعدما عقدنا جلسة خصصت للاطلاع على عمل المؤسسة العامة للمنشآت الرياضية والكشفية التي تأسست في عام 2019، والتي من مسؤوليتها ادارة المنشآت الرياضية والكشفية: مدينة كميل شمعون الرياضية، المسبح الاولمبي - اميل لحود، ملعب طرابلس قاعة الميناء، ملعب مدينة بعلبك الرياضي، والمدينة الكشفية في سمار جبيل. كما تمت مناقشة وثيقة السياسة الشبابية التي اقرها عام 2012 منتدى الشباب الذي يضم منتديات شبابية وممثلين للهيئات الشبابية من كل الاحزاب والتيارات التنظيمية السياسية اللبنانية. وقامت وزارة الشباب والرياضة، بالتنسيق مع برنامج الامم المتحدة، باعادة النظر فيها عام 2016 ووضعت توصيات تصب في هموم الشباب اللبناني وهواجسه. كذلك هناك الكثير من الخطوات التي قررتها اللجنة في وقت سابق، لكن الظروف لا تسمح بمتابعتها ومنها الاتفاق على تنظيم ورش عمل لتحديد اولويات وثيقة السياسة الشبابية وبالتحديد مواضيع لها علاقة بالحياة اليومية للشباب في لبنان بينها البطاقة الشبابية، توفير فرص عمل للشباب عبر تفعيل المؤسسة الوطنية للاستخدام، اضافة الى دور القطاع الخاص بالشراكة مع وزارة الشباب، وان يكون هناك شراكة اساسية في تفعيل واستنهاض الحياة للواقع الرياضي. وبالحديث عما قمنا به سابقا في لجنة الشباب والرياضة، فان الجولات التي قمنا بها على المنشآت الرياضية، كشفت حالتها الكارثية. فقد تبين انها غير مؤهلة لاستقبال الانشطة الرياضية وهناك رغبة لدى بعض الاندية والاتحادات الرياضية والشركات الخاصة لتأهيلها وتشغيلها واستثمارها، ضمن الاطر القانونية المرعية الاجراء لاسيما ما ينص عليه قانون الشراء العام. كما تبين ان موازنة المؤسسة العامة للمنشآت الرياضية لا تتعدى 12 الف دولار سنويا مخصصة للصيانة ورواتب موظفي المؤسسة وهي زهيدة جدا ولا تتعدى موازنتها السنوية مليار و70 مليون ليرة فيما المؤسسة تحتاج الى مئة 100 الف دولار سنويا لتأمين استمراريتها.

■ ما هي الاسباب التي دفعتكم الى تشكيل لجنة تقصي حقائق؟

□ هناك ملف يسمى مسبح الرئيس اميل لحود الاولمبي الذي بدأ العمل فيه منذ العام 2002 وحتى الان. لكن بعد مرور 21 سنة ودفع مبالغ طائلة وملايين الدولارات، كان يقال في كل مرة ان الاعتمادات التي تأمنت كافية لانهاء العمل بهذا المسبح وبالتالي افتتاحه. لكن ويا للاسف، حتى اليوم لم يحصل اي شيء من هذا القبيل، لذلك شكلنا هذه اللجنة لأن واجبنا النيابي يقتضي القيام بالرقابة البرلمانية والاطلاع على تفاصيل ما جرى ويجري في هذا الملف، لاسيما وان وزارة الشباب والرياضة كانت هي المسؤولة في المرحلة الاولى، حيث تم اكتشاف الكثير من الثغر والشكوك حول وجود هدر للمال العام. في العام 2006 تسلم مجلس الانماء والاعمار الملف بعدما حولته اليه وزارة الشباب والرياضة، وتم رصد اعتمادات جديدة. وعلى الرغم من صرف حوالى 19 مليون دولار، لم يبصر هذا المسبح النور، وبالتالي من واجبنا الطبيعي كرقابيين من مجلس النواب ان نشكل هذه اللجنة لمعرفة ماذا جرى ويجري في هذا الملف وفي هذه المنشأة التي لم تبصر النور. نحن سنتابع الموضوع لناحية تحديد المسؤوليات وحل المشاكل العالقة وتأمين التمويل اللازم وذلك ضمن خطة متكاملة لانجاز المسبح، بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية من وزارة الشباب والرياضة الى مجلس الانماء والاعمار واتحاد رياضة السباحة ومتعهدي المشروع والاستشاريين.

رئيس لجنة الشباب والرياضة النائب سيمون اي رميا.

■ لماذا لم تتابع اللجنة هذا الملف سابقا؟

□ اللجنة تابعت الموضوع سابقا، لكن الازمات الصحية والسياسية والاقتصادية التي عصفت بالبلد حالت دون اتمامه. فنحن كلجنة شباب ورياضة لسنا سلطة تنفيذية ولا نملك التمويل ولا قرار التمويل، انما نرفع فقط اقتراحات القوانين. نحن نعمل لاستعادة تموضع لبنان على الخارطة الرياضية العالمية، ونسعى وسعينا سابقا لتأمين التمويل اللازم عبر جهات مانحة لاستكمال المشروع وفق المعايير العالمية. نأسف للهدر الحاصل في هذا الملف ولجنة الشباب النيابية ستقوم طبعا بدورها الرقابي لاسيما وان المشروع قد بدأ تنفيذه في مرحلة سابقة لتسلم اللجنة النيابية الحالية مهامها وفق معايير لم تراع المطلوب عالميا لجهة المساحة المطلوبة وعلو السقف. في المقابل، ربما في التأخير الذي حصل في انجاز المشروع جانب ايجابي، اذ ان المعايير العالمية تم تحديثها مؤخرا، اي ان التنفيذ في ما لو تم وفق المعايير العالمية القديمة كان قد وجب تغييره. لكن ذلك لا يعني التساهل في كشف وتحديد المسؤوليات عن التأخير في انجاز هذا المشروع الرياضي المهم، وكشف كل محاولات او احتمالات الهدر والفساد في منشأة عامة كان يفترض ان تنجز منذ مدة بعيدة بعدما مر اكثر من 20 سنة على بدء العمل فيها.

■ هل ستتابعون هذا الملف حتى النهاية؟

□ طبعا، سنتابعه حتى النهاية ولن نتراجع حتى تتكشف كل الحقائق والمعطيات المتعلقة به، في معزل عن اي موقف او رأي لهذا الفريق او ذاك وعن توجيه اصابع الاتهام التي تبقى من مسؤولية الجهات القضائية المختصة، او لجان التحقيق البرلمانية التي قد تتشكل لمتابعة تفاصيل مسبح الرئيس اميل لحود الاولمبي وكشف مصير اكثر من 19 مليون دولار صرفت ولم ينجز هذا المسبح حتى الان.

■ ما هي النتائج التي توصلت اليها اللجنة؟

□ لا يزال امامنا حوالى جلستين او ثلاث جلسات لكي ننهي عملنا ونعد التقرير النهائي من قبل لجنة التقصي ورفعه الى اللجنة الام لكي يتخذ قرار ما اذا كنا سنذهب الى مطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في هذا الموضوع او تحويل الملف الى القضاء المختص. كل ذلك رهن بالنتائج النهائية والتقرير النهائي الذي قد نتوصل اليه مع بداية العام الجديد وبعد استئناف اجتماعات لجنة التقصي لعملها في هذا المجال.

■ لماذا طلبتم تشكيل لجنة تحقيق برلمانية؟

□ طلبنا تشكيل لجنة تحقيق برلمانية بسبب اهمية هذا الملف وخطورته، والشكوك بوجود هدر وفساد. هذا المطلب الطبيعي لنا من خلال القيام بعملنا الرقابي البرلماني، لكن ذلك سيبقى رهن الخلاصات التي ستتوصل اليها اللجنة من خلال التقرير النهائي.

■ هل تعتقد ان هذا النوع من العمل الرقابي للجان يؤدي الى النتائج المرجوة؟

□ من المؤكد ان هذا النوع من العمل يؤدي الى نتائج، لاسيما وان هذا العمل هو من واجبات النائب بأن يقوم به، كما يجب علينا ولو لمرة واحدة ان يتوصل مجلس النواب من خلال لجان التحقيق البرلمانية ولجان تقصي الحقائق، الى نتائج وادلة دامغة حول ملفات يوجد حولها شبهات. هذا الهدف وهذه النفسية والروحية التي نعمل من خلالها نحن كلجنة شباب ورياضة. انطلاقا من ذلك، اعتقد بأن الامور يجب ان تأخذ مسارها وهذا المنحى وان نتعود، وهذا اصلا مطلب الناس والشعب، حيث هناك الكثير من الاماكن، لا يلعب النواب دورهم في محاسبة ومراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبة الادارات، وهذا ما نقوم به نحن.

■ ماذا تنتظرون من العام الجديد برلمانيا؟

□ من المؤكد ان اولوية الاولويات هي انتخاب رئيس للجمهورية من اجل ان تنتظم الحياة العامة في لبنان من رأس الهرم نزولا، اذ لا يجوز ان نعوّد انفسنا على العيش في الفراغ انطلاقا من مؤسسة رئاسة الجمهورية، وصولا الى الوزارات والمواقع الاساسية في البلد مثل حاكمية مصرف لبنان وغيرها من المواقع. فلا يمكن ان يقوم البلد في ظل هذا الفراغ الهائل بمواقعه الاساسية دستوريا وقانونيا، لذلك التمني الاساسي هو اعادة البلد الى الانتظام في الحياة البرلمانية والدستورية الطبيعية. ونتمنى ايضا في ظل الحرب القائمة في غزة وانعكاساتها والتطورات الميدانية في جنوب لبنان، عدم الانجرار الى حرب في الجنوب تكون مؤذية على المستوى اللبناني، اذا الاساس يبقى انتخاب الرئيس وعودة الهدوء والاستقرار الى الجنوب، واعادة الاستقرار النقدي والمالي، واعادة الاموال لاصحاب الحقوق والمودعين وان نرى بداية اعتقالات تطال كل من تسبب بالضرر الجسيم للبنان ومحاكمة الفاسدين الذين قضوا على جنى الناس.